



مؤسسة فريديريش ايبيرت – لبنان



حزب البيئة اللبناني

دراسة ومقترحات للنقاش

في ظل التغيرات المناخية:

”أية إستراتيجية وطنية لإدارة المياه في لبنان؟“

بيروت في 3/تموز/2010

اعداد : حبيب معلوف

## الخلاصة الاولية:

يتبين مما تقدم ، ان مشكلة المياه في لبنان هي في سوء الإدارة والتوزيع والتلوث اكثر من ما هي في الندرة والشح. وان القوانين في لبنان تعتبر ان المياه ملكية عامة، وهناك ما يسمى "حقوق مكتسبة" للبعض تم وضعها في القوانين منذ العام 1926، أي حين كان لبنان منتدبا من الحكومة الفرنسية. والمطلوب اليوم بدل السعي لخصخصة المياه، إعادة تملك الدولة لها، حتى لو كلف الأمر دفع تلك "الحقوق المكتسبة" واسترداد هذه الثروة التي هي ملك الجميع، بمعنى أنها ليست ملكا لأحد. خصوصا ان المياه العذبة في لبنان، وكما بينا في التقرير، تتجدد سنويا بفعل هطول الأمطار، التي هي أيضا ليست ملكا لأحد. واذا عرفنا حجم ومعدل المتساقطات السنوي في لبنان، واحتسبنا منها عمليات التبخر وتلك الكميات التي يفترض ان تذهب الى البحر، لعرفنا ان هناك الكميات الباقية كافية لكافة الاستخدامات، اذا ما أحسن ادراتها وتم ترشيد استهلاكها، كما أسلفنا.

وتجدر الإشارة أيضا الى ان كلفة ادارة المياه في لبنان، هي في حدها الأدنى ، كون معظم الينابيع الكبرى هي في المرتفعات، ويمكن جرها بواسطة الجاذبية ، من دون الحاجة الى محطات ومحولات ومضخات... ولم يكن مطلوبا سوى حماية تلك المصادر، لكي تصل المياه، كما هي، معدنية وطبيعية. مع العلم ان المياه، هي مادة مغذية وأساسية، تحتوي على معادن مهمة وضرورية لغذاء وحياة الإنسان، ويفترض ان تصل اليه غير "معالجة"، بمواد كيميائية او بالأشعة، او باي طريقة اخرى يمكن ان تقضي او تخفف على تلك المواد المغذية في المياه، لتصبح تحت عنوان "صالحة للشرب" فقط.

## التوصيات العملية:

### نحو إيجاد إستراتيجية للمياه في لبنان كجزء من الإستراتيجية الايكولوجية

إن البحث في إستراتيجية المياه، ولا سيما في علاقته بما يسمى "التنمية المستدامة"، لا يفترض ان ينفصل عن البيئة الطبيعية العامة التي تحيط به، يكون هذا المورد نفسه، مرتبطا بطبيعة جيولوجية معينة، وبمناخ معين، وبمساحات جغرافية محددة من جهة وغير محددة من جهة أخرى، وبأنظمة ايكولوجية واجتماعية وسياسية واطر قانونية محددة. بالإضافة الى ارتباطه بنوعية السكان ونمو عددهم وطرق تفكيرهم وعيهم وتحصيل معاشهم، ومعتقداتهم حول هذا الموضوع وغيره .

فوضع إستراتيجية للمياه، لا ينفصل عن وضع إستراتيجية لحفظ وحسن التعامل مع باقي الموارد في الطبيعة، ولا ينفصل عن الرؤية العامة لكيفية ترتيب الأراضي وتقسيمها أيضا. فكلما قل الغطاء الأخضر، على سبيل المثال، زاد انجراف التربة وزاد الجريان بسرعة، وخف التسرب الى باطن الأرض وتغذية المياه الجوفية والينابيع المتفجرة .

وفي العودة الى المعطى الأول لوضع الإستراتيجية، يفترض ان نعرف اولاً ما هي مصادر المياه في لبنان. هذه هي المعادلة ودورة المياه الطبيعية، التي هي جزء من دورة ايكولوجية اكبر، ولا تنفصل عنها، التي يفترض المحافظة عليها للحفاظ على ديمومة هذا المورد، والتي تتطلب حماية المصادر ومحيطها من قمم الجبال الى شاطئ البحر أولوية مطلقة .

### الترشيد في الاستخدامات اولا:

ثم من درس الاستخدامات كافة وكيفية الترشيد فيها، وحجم الهدر في الشبكات وسوء التوزيع؟

ألم يسأل الناس في المناطق التي لا تصلها المياه ابداء، او في تلك التي لا تصل اليها المياه بشكل كاف: من أين يأتون بالسيترنات كلما طلبناها؟ هل من خارج لبنان؟ واذا كان الجواب هو بالطبع لا، فيصبح الاستنتاج البديهي التالي هو ان المشكلة في سوء التوزيع وليس في الندرة .

إذاً قبل ان نتحدث عن القلة والحاجات وضرورة وضع مشاريع للتخزين عبر السدود وغيرها، علينا ان ندرس كيفية التوفير والترشيد في الاستخدامات كافة، ولا سيما بعد اتخاذ الإجراءات الأساسية بحماية المصادر من التخصيص والسرقة والمشاريع المسماة "سياحية" المستهلكة.

- دراسة المعطيات بشكل أعمق ودائم من رصد ومسح وايجاد مركز ابحاث وقياس للمتساقطات وقياس الانهر والمجري ودراسة الاحواض...الخ

### ويصبح المطلوب عمليا:

- التريث في تطبيق الخطة العشرية ولاسيما لناحية عدم التسرع في بناء السدود قبل اتخاذ الاجراءات الموفرة واستفاد البدائل والترشيد في الاستخدام.

- إجراء مسح على الآبار الارتوازية كافة في لبنان المرخصة وغير المرخصة، الخاصة والعامة، بالتعاون بين وزارة الطاقة والمياه والوزارات المعنية كافة، ولاسيما الداخلية والبلديات لضبط هذه الابار ووضع عدادات عليها واستيفاء الرسوم المتوجبة وإقفال ما يهدد الينابيع او الآبار العامة. ووضع آلية جديدة للتراخيص أكثر تشدداً.

- ضبط وترشيد الاستخدامات كافة وتحديد الطلب بدل تعزيزه.

- ضبط الاستخدامات المنزلية عبر استبدال العيارات بالعدادات، وهذا الإجراء افعال بكثير من حملات التوعية.

- اصلاح الشبكات لوقف الهدر وتحسين الجباية.
- اعادة النظر بتسعير المياه حيث لا يدفع المواطن على عداده الا بعد ان يصرف اكثر من 50 لتر في اليوم، على ان تكون الضريبة تصاعدية.
- إجراء تغييرات في السياسات السكانية والإسكانية، وتنظيم الأسرة وتحديد النسل.
- تغيير نظم التربية، نحو تشجيع ثقافة التوفير لا التنمية.
- إلزام الصناعات المستهلكة بكثافة للمياه، بإعادة معالجتها وتدويرها واستخدامها في حلقة مغلقة.
- ترشيد الاستخدامات في الزراعة عبر إعادة تشجيع الزراعات التقليدية البعلية وتغيير طرق الري واعتماد طرق الري الحديث بالتنقط، ودعم خطط المشروع الأخضر في هذا الاتجاه.
- تشجيع التغيير في النظام الغذائي نحو زراعة واستهلاك الأغذية الموفرة للمياه.
- تشجيع استيراد المواد التي تتطلب الكثير من المياه في دورة إنتاجها ونقلها.
- تشجيع التقليل من تربية الحيوانات في المزارع التي تستهلك الكثير من المياه، والتقليل من استهلاك منتجاتها من لحوم ومشتقات.
- تشجيع العودة الى النظام الغذائي المتوسطي التقليدي الذي يعتمد على الحبوب والخضار والفواكه، والمنتجات المجففة... الخ
- الترشيد في الاستخدامات في السياحة المسكوت عنها في معظم الدراسات المائية في لبنان، ولا سيما في المسابح الخاصة صيفا، وفي الفنادق، ووضع العدادات ونظم إعادة الاستعمال. هذا بعد القيام بمسح شامل ومراقبة لاستهلاكات المياه في هذا القطاع ووضع الرسوم على الاستهلاكات.
- الإسراع في معالجة الصرف الصحي في لبنان، اذ يمكن الاستفادة من خلال معالجة هذا الموضوع بحماية مصادر المياه الجوفية من التلوث، وإعادة استعمال المياه المبتذلة بعد معالجتها في الزراعة، في المناطق الزراعية، أو إعادة الاستخدام في السياحة، لتزويد المسابح صيفا التي تغير مياهها كل يوم أما تدعي، والتي تعالجها أصلا، كلما لعب فيها أولادنا، بالإضافة إلى استخدامها في ري أشجار وأزهار وسطيات الطرق بعد نزع اللوحات الإعلانية منها. وبهذا توفر كميات ضخمة من المياه العذبة المستخدمة في القطاع السياحي، غير المقدرة حتى الآن.
- اعادة تشجيع إمكانية توليد الطاقة من المياه، مع إعطاء الأولوية للاماكن الطبيعية وليس الاصطناعية (السدود).

- تنظيم المياه المعبأة لناحية محاولة إعادة تأميمها، والتشدد في تطبيق المراسيم التنظيمية المرعية الإجراء لحين إعادة تملك الدولة.

- إعادة فتح المختبر المركزي بأسرع وقت ممكن او تأمين البديل السريع الذي يقوم بدور المراقب، وفحص العينات مجاناً ، وتطبيق مرسوم إنشاء لجنة مراقبة مصادر المياه التي يرأسها مدير المختبر المركزي.

### خلاصة اخيرة :

فإذا كان الخبراء في لبنان، والإدارات الرسمية المعنية، لا تملك كل هذه المعطيات الأساسية حول وضع المياه في لبنان، فكيف تتحدث عن الحاجات وتحدد المشاريع للمستقبل؟ ولماذا اختصار كل هذه الإجراءات الموفرة والتي تؤمن العدالة في التوزيع لكل الناس... بإجراءات مكلفة كبناء السدود؟

ثم اذا كانت الكلفة المقدرة لبناء السدود المقترحة في الخطة العشرية ما يقارب المليار دولار أميركي، لماذا لا يصرف بعض هذا المبلغ لشراء ما يسمى تلك "الحقوق المكتسبة" ووضع اليد عليها بشكل او بآخر، وتعيد استثمار الفائض منها ، فتبيع هي المياه لفترة معينة لاسترداد هذا المبلغ، بدل ان يذهب لأفراد عبر الشركات الخاصة اليوم؟